الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.17/2
15 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني بالمساهمات الإيجابية للشركات في
التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة
جنيف، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

المساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد*

خلاصة

تتناول هذه المذكرة مجموعة غير حصرية من القضايا المتعلقة بمساهمات الشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة. وهي تحدد، كنقطة انطلاق، سبعة مجالات يمكن فيها للشركات عبر الوطنية أن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. وتُختتم المذكرة ببيان القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث بغية حفز المناقشة التي سيجريها الخبراء من أجل التعرف على التحديات الرئيسية الماثلة في هذا المجال وتحديد معالم الطريق إلى الأمام.

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة للتأخيرات في تجهيزها.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً - مساهمات الشركات في التنمية الاقتصادية ٤

ألف- الاستثمار في البلدان النامية ٥

باء - توفير السلع والخدمات ٦

جيم- خلق فرص العمل والارتقاء بمستويات مهارة قوة العمل المحلية، وإنشاء الروابط... ٧

دال - نقل التكنولوجيا ٩

هاء - السلوك الأخلاقي في مجال الأعمال ٩

واو - المساهمة في توليد الإيرادات العامة ٩

زاي - التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال ١٠

ثانياً - دور السياسة العامة ١٠

ثالثاً - القضايا التي سيتناولها اجتماع الخبراء ١٠

المراجع ١١

الإطارات

الإطار ١- سياسة المساهمة التي تنتهجها شركة ميرك (Merck) ٧

الإطار ٢- مساهمة شركة نستله (Nestlé) في تنمية القدرات التوريدية في الصين ٨

مقدمة

١- سعياً إلى تنفيذ الولاية المحددة في الفقرة ٥٨ من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو حيث دُعي الأونكتاد إلى "أن يضطلع بعمل تحليلي من أجل تيسير وتعزيز المساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة"، قررت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، في دورتها التاسعة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٥، أن تعقد اجتماع خبراء يُعنى بالمساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة.

٢- إن المساهمة الأساسية للشركات في عملية التنمية هي مساهمة ذات طابع اقتصادي. ومن أجل زيادة هذه المساهمة (والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على أنشطة الشركات)، انتهجت الحكومات عدداً من السياسات، في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء. كما أن دور ومسؤولية الشركات في هذا الصدد كانا محور اهتمام، بما في ذلك في سياق المناقشات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(١)].

٣- ويشتمل المفهوم الكلاسيكي لمسؤولية الشركات على مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تُعتبر أساسية بالنسبة لتعزيز التنمية الاقتصادية، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان، وحقوق العمال، والمحافظة على البيئة، ومكافحة الفساد السياسي والإداري. وهذه تستند إلى مبادئ وأهداف مقبولة دولياً، وهي تشكل المعايير التي يُستند إليها في قياس أداء الميثاق العالمي الذي اعتمدته الأمم المتحدة والذي يُسلِّم بأن الشركات يمكن أن تقدم مساهمات هامة في اتجاه تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

٤- وفي الوقت نفسه، فإن أوضح تأثير لأنشطة الشركات على عملية التنمية هو في المجال الاقتصادي. فالواقع أن البعد الاقتصادي يدخل في صلب الميثاق العالمي، وهو بُعد يتمثل في التأثير الملازم لأنشطة الشركات في المجال الاقتصادي، وبخاصة على عملية التنمية الاقتصادية. وهذا يتجاوز نطاق العمل الخيري للشركات، والامتثال لسيادة القانون، وامتناع الشركات عن السلوك "السيئ" مثل استخدام الممارسات التجارية التقييدية أو التمييزية. فالشركات هي الأدوات الرئيسية لنقل التكنولوجيا وتدريب الموظفين؛ وهي تبني وتعزز سلاسل القيمة على المستوى المحلي وعبر الحدود؛ وهي تعزز أيضاً العمالة وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة؛ كما أنها تعمل على تطوير المنتجات المتخصصة؛ وهي تشرك العمال وأصحاب المشاريع في هذه العمليات. وخلاصة القول إن الشركات تلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية الاقتصادية وإن كان نشاطها يُسيَّر على أساس مصالحها الذاتية وأهدافها الاستراتيجية التي لا يمكن بدونها لأي جهد خاص أن يستمر في الأجل الطويل. وهذا ينطبق أيضاً على الشركات عبر الوطنية التي تُنشئ فروعاً أجنبية منتسبة لها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تقيم، بواسطة سلاسل القيمة العالمية، شبكات واسعة من الروابط بمؤسسات الأعمال في البلدان النامية.

---

(١) كما أن الدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان موضع اعتراف أيضاً في الخطة العملية التي قدمها جيفري ساكس، مدير مشروع الألفية في الأمم المتحدة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويحدد جيفري ساكس، في تقريره، ستة مجالات لمساهمة القطاع الخاص، هي: زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل؛ وتوفير الخدمات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والإدارة المسؤولة والمواطَنة الصالحة للشركات؛ والمساهمة في تصميم السياسات؛ والترويج للأهداف الإنمائية للألفية؛ والعمل الخيري للشركات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥).

٥- وتُبين الأدلة أن استثمارات الشركات عبر الوطنية يمكن أن تكون بمثابة محرك للنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة. إلا أنه ليس لكل الاستثمارات، حسبما اتضح من البحوث التي أجراها الأونكتاد في الماضي، التأثير نفسه على عملية التنمية، كما أن فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر لا تعود على الاقتصاد المضيف في جميع الحالات. وعلاوة على ذلك، قد تنشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر نتائج سلبية أيضاً، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى انتهاج سياسات ملائمة كما يؤكد الدور الذي تنطوي عليه مسؤولية الشركات.

٦- وقد أخذت الشركات تعترف، على نحو متزايد، بالدور المركزي الذي تؤديه التنمية المستدامة في نجاح الشركات على المدى الطويل: فعندما تنمو الأسواق، فإن هذا النمو يعود بالفائدة على الشركات. وفي الكثير من الصناعات في عالم اليوم، توجد الأسواق الأكثر دينامية في العالم النامي، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من الشركات الدولية تنظر إلى هذه البلدان باعتبارها توفر فرصاً للنمو في المستقبل. ونتيجة لذلك، قد تكون الشركات مستعدة على نحو متزايد لتقديم قدر أكبر من المساهمات في الجهد الإنمائي الذي تبذله البلدان المضيفة وذلك من خلال إدماج المزيد من المفاهيم الإنمائية في عملياتها التجارية. وثمة مفاهيم عديدة مشتركة في مجال الأعمال التجارية الدولية، مثل مفهوم "تنمية القدرات التوريدية" أو مفهوم "تنمية السوق"، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم الأوسع للتنمية الاقتصادية المستدامة. ويضاف إلى ذلك أنه في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة، يمكن للأنشطة التي تقوم بها الشركات في بلد ما أن تؤثر أيضاً على نجاح عمليات الشركات في بلد آخر. ولذلك فإن بعض الشركات عبر الوطنية الرائدة العاملة في قطاعات مختلفة قد التزمت بجعل مفهوم مسؤولية الشركات شاغلاً من الشواغل الاستراتيجية في عملياتها على نطاق العالم.

٧- ومن أجل تيسير وتعزيز المساهمة الإيجابية للشركات في عملية التنمية، يلزم استكشاف نطاق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمفهوم مسؤولية الشركات بغية تحديد الأطر ذات الصلة لتحقيق المساهمة الإيجابية للشركات وتحسين هذه المساهمة. وكخطوة أولية في هذا الاتجاه، تحدَّد في هذه المذكرة سبعة مجالات ضمن العلاقة بين أنشطة الشركات والتنمية الاقتصادية، كمواضيع أساسية أولية.

أولاً - مساهمات الشركات في التنمية الاقتصادية

٨- يمكن للشركات أن تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان بعدد من الطرق. وهذه تشمل التبادل التجاري، وإصدار تراخيص تداول السلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر[٢]. وفي حين أن لهذه المجالات جميعها أهميتها، فإن الصلة الأوثق التي تربط الشركات بالاقتصادات المحلية هي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩- والشركات، عندما تستثمر في الخارج، لا تقوم بنقل رأس المال فحسب. فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي عادة في شكل رزمة من الأصول المادية وغير المادية التي يمكن أن تُسهم في عملية التنمية أيضاً. ولذلك فإن من المنطقي، عند النظر إلى المجالات المحتملة التي يمكن فيها للشركات أن تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية، القيام تحديداً بتحليل مختلف القنوات التي يمكن من خلالها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون مؤثراً.

---

(٢) هناك عدد من الطرق غير المباشرة التي يمكن للشركات من خلالها أن تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان. وهذا يمكن أن يشمل، مثلاً، آثار ما تقوم به الشركات من حملات إعلانية وحملات لتحسين صورتها. إلا أن هذه الآثار لا تخضع لمزيد من البحث في هذه المذكرة.

ألف – الاستثمار في البلدان النامية

١٠- ثمة توافق عام في الآراء على أن أداء الشركات عبر الوطنية يمكن أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في الحد من الفقر في البلدان النامية المضيفة. إلا أن البلدان النامية الأفقر هي عادة الأقل تفضيلاً لدى الشركات عبر الوطنية. ففي عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، بلغ مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وهي منطقة تضم العديد من أقل البلدان نمواً في العالم، أقل من ٣ في المائة من المجموع العالمي. وبالمثل، فإن المناطق الفقيرة والمحرومة ضمن البلدان هي عادة المناطق غير الجذابة للمستثمرين. فالواقع أن المستثمرين الأجانب يظلون بعيدين عن تلك الاقتصادات التي تفتقر إلى البنية التحتية الأساسية – أي تلك البلدان ذات الطرق والموانئ وشبكات الاتصال والكهرباء المكلفة وغير الموثوقة – والتي يتدنى فيها مستوى الطلب الاستهلاكي الفعلي. وهذا يشكل تحدياً كبيراً من حيث كيفية حفز توجيه المزيد من تدفقات الاستثمار نحو البلدان النامية. وقد تم استخدام أدوات مختلفة في مجال السياسة العامة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ من أجل التصدي لهذه المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك اتخذت عدة وكالات إنمائية وشركات خاصة ومنظمات غير حكومية عدداً من المبادرات لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة صندوق الهياكل الأساسية لأفريقيا الناشئة الذي يهدف إلى تلبية متطلبات تحسين وخصخصة الهياكل الأساسية القائمة في أفريقيا، ومبادرة صندوق مجابهة تحديات التوسع المالي الذي يهدف تحديداً إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٣].

١١- وإلى جانب كون هذه المبادرات تشتمل على مشاركة الشركات عبر الوطنية، فإن نطاق المساهمات الإيجابية للشركات في هذا المجال يمكن أن يخضع لمزيد من البحث. والقضايا التي يمكن تناولها في هذا الصدد تتعلق بزيادة مشاركة الشركات في التغلب على إخفاقات أسواق المعلومات في ما يتصل بفرص الاستثمار والأعمال التجارية في البلدان النامية، ومشاركة الشركات في مخططات تخفيف المخاطر. ومن أجل معالجة مسألة إخفاقات أسواق المعلومات، ما برح الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية يعملان منذ عدد من السنوات على تنفيذ مشروع مشترك بعنوان "أدلة الاستثمار وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً". ويشتمل هذا المشروع، في تنفيذه العملي، على عدد من المستثمرين الموجودين بالفعل في هذه البلدان، والتماس آرائهم في ما يتصل بشروط وفرص الاستثمار، وإدراج هذه الآراء في الأدلة[٤].

١٢- ومن المجالات الأخرى للمساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية ما يشمل المشاركة النشطة للشركات في مخططات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى تحسين قدرة البلدان النامية على تهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية. كما أن مخططات الشراكة هذه – التي تضم أحياناً رابطات مؤسسات أعمال ومؤسسات دولية – تقام أيضاً بهدف تحديد فرص الاستثمار في مجال الأعمال في أقل البلدان نمواً. وقد اقتُرحت مؤخراً مبادرة في جوهانسبرغ تحت مظلة الميثاق العالمي بعنوان "تنمية الأعمال التجارية المستدامة في أقل البلدان نمواً"[٥]. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مثال المجلس الاستشاري للاستثمار المشترك بين الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية.

---

(٣) انظر http://www.emergingafricafund.com/first.htm, http://www.financialdeepening.org/.

(٤) تم نشر أحد عشر دليلاً تشمل ١٠ بلدان ومنطقة واحدة (شرق أفريقيا).

(٥) انظر www.undp.org/business//gsb.

باء – توفير السلع والخدمات

١٣- تترع الشركات إلى البقاء بعيداً عن تلك الأسواق في البلدان النامية التي يتدنى فيها مستوى الطلب الاستهلاكي الفعلي والتي تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة لتيسير الواردات، وتعاني من عدم كفاية رأس المال البشري اللازم لتوفير اليد العاملة، ومن قصور الهياكل القانونية اللازمة لتهيئة بيئة مستقرة في مجال الأعمال التجارية. ويمكن للبلدان أن تعمل على تحسين جميع هذه العوامل لكي تصبح أكثر جاذبية للاستثمار الدولي. ولكن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تساعد أيضاً بطرق منها، مثلاً، المساهمة في تحسين البنى التحتية ورأس المال البشري، وإعادة النظر في مسألة حجم السوق بالاستناد إلى نُهُج تسويق بديلة مصمَّمة بحيث تتلاءم مع عادات "الشراء على نطاق جزئي صغير" الخاصة بالبلدان النامية وأقل البلدان نمواً[٦]. والواقع أن ثمة أدلة متزايدة على أنه من الممكن جني الأرباح من خلال إنتاج منتجات متخصصة تلبي احتياجات الفقراء في البلدان النامية. ويمكن للشركات أن تعزز هذا التطور من خلال تصميم المنتجات والخدمات بحيث تكون ملائمة لتلبية احتياجات الفقراء، ومن خلال مواصلة تخفيض هوامش ربحها لكي توفر سلعاً وخدمات يمكن تحمل كلفتها.

١٤- ويمكن للمصارف وغيرها من شركات الخدمات المالية تقديم مساهمة هامة في تنمية الاقتصادات المحلية تشمل، مثلاً، تحسين فرص وصول منظمي المشاريع المحليين في البلدان النامية إلى التمويل التجاري بوسائل منها، على سبيل المثال، الابتكارات في مجالات رأس مال المخاطرة (الرأسمال الاستثماري)، ومخططات الائتمان والتمويل البالغَيْ الصغر، وتقييم مخاطر الاستدامة، والتأمين المتخصص ضد المخاطر، والمبادرات المشتركة بين المؤسسات المالية الدولية والشركات المساهمة الخاصة[٧]. ومن شأن المساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية أن تدعم هذه المبادرات، بما في ذلك من خلال خفض أسعار الفائدة وتقليص هوامش الربح.

١٥- ولقد أصبحت الاستثمارات الخاصة في مجال توريد السلع العامة وشبه العامة – مثل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والاتصالات – أوسع انتشاراً. إلا أن مشاركة الشركات عبر الوطنية في توفير خدمات المرافق العامة تمثل مسألة مثيرة للجدل (الأونكتاد ٢٠٠٤). ويكمن التحدي الرئيسي، في هذا السياق، في الحاجة إلى تعزيز اللوائح التنظيمية التي تمكِّن حكومات البلدان النامية من المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز وصول الفقراء، بصورة مستقرة ومضمونة، إلى السلع والخدمات العامة. ويمكن للشركات أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف. ومن الأمثلة الواضحة التي تنطبق في هذا السياق أنه ينبغي للشركات أن تمتنع عن إساءة استخدام المركز السوقي المهيمن الذي قد ينشأ عن ترتيب استثماري. وهذا يمكن أن يحدث، بصفة خاصة، في حالات مشاريع تطوير البنى التحتية والمرافق العامة حيث يؤدي توفير المنتجات و/أو الخدمات المعنية إلى احتكار طبيعي. ويضاف إلى ذلك أنه بالنظر إلى أن مثل هذه الأنشطة كثيراً ما تنطوي على توفير الخدمات العامة الأساسية، يتعين على الشركة المورِّدة الشريكة أن تكفل توفير هذه الخدمات بصورة منصفة وأن تضمن أداء وظيفة الخدمة العامة على أساس ممارسة اليقظة الواجبة.

---

(٦) انظر، مثلاً، المجال الواسع للبحوث بشأن استراتيجيات التسويق التي تستند إلى نهج "قاعدة الهرم" والتي لها قيمتها في أسواق البلدان النامية بفضل التكيف مع اعتبارات المنتجات الجديدة وتغليفها وتوزيعها (Prahalad 2004).

(٧) من العناصر التي تنعكس أيضاً في توافق آراء مونتيري إتاحة الوصول إلى التمويل التجاري، وتعزيز النُهج التي تراعي التمايز بين الجنسين والنُهج الابتكارية لتمويل التنمية، ودعم آليات تمويل القطاع العام – الخاص لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصغار منظمي المشاريع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً.

١٦- وفي ما يتعلق بصناعة المنتجات الصيدلانية، تدعو الأهداف الإنمائية للألفية الشركات العاملة في هذه الصناعة إلى الالتزام بالعمل بصورة بنّاءة وخلاقة على إيجاد آليات - بما في ذلك في ما يخص حقوق الملكية الفكرية - تُيسِّر توفير الأدوية الأساسية من أجل عكس اتجاه انتشار أمراض كفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، بالإضافة إلى إجراء بحوث لإنتاج عقاقير جديدة. وهناك بعض الشركات الرئيسية العاملة في مجال المنتجات الصيدلانية التي اتخذت بالفعل مبادرات في هذا الصدد (الإطار ١).

جيم - خلق فرص العمل والارتقاء بمستويات مهارة قوة العمل المحلية، وإنشاء الروابط

١٧- يمكن للشركات، من خلال خلق فرص العمل، أن تقدم مساهمة هامة في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية (الأونكتاد ١٩٩٩). ويمكن خلق فرص العمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وفي حين أن خلق فرص العمل بطريقة مباشرة هو أمر واضح، فكثيراً ما يجري إغفال التأثير غير المباشر للشركات الأجنبية المنتسبة على العمالة بطرق تشمل، مثلاً، روابط هذه الشركات بالشركات المحلية. وبالفعل، فإن هناك أمثلة تدل على أن الآثار المضاعفة على العمالة يمكن أن تكون أكبر حتى من أثر الاستثمار نفسه على خلق فرص العمل (المرجع السابق نفسه).

الإطار ١- سياسة المساهمة التي تنتهجها شركة ميرك (Merck)

ما برحت شركة ميرك تتبرع، منذ عام ١٩٨٧، بعقار ميكتيزان، وهو دواء يساعد في الوقاية من الإصابة بمرض العمى النهري، وذلك من خلال شبكة عالمية تشمل المجتمعات المحلية المتأثرة، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ووزارات الصحة الوطنية، والمنظمات غير الحكومية. وفي عام ٢٠٠٤، تلقى ما يزيد عن ٤٠ مليون شخص في ٣٤ بلداً علاجاً مجانياً. وحصل ٢٠ مليون شخص آخرين على دواء ميكتيزان المتبرَّع به من الشركة لمعالجة داء الفيلاريا اللمفوي في ثمانية بلدان يتوطن فيها كلا المرضين.

كما أن شركة ميرك ما برحت تعمل، منذ عام ٢٠٠٠، في إطار شراكة مع حكومة بوتسوانا ومؤسسة Bill and Melina Gates من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، حيث تسهم الشركة بمبلغ ٥٠ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات. ومنذ عام ٢٠٠١، قامت الشركة بتوفير عقاريها المضادين لفيروس نقص المناعة البشري بسعر التكلفة في أقل البلدان نمواً والبلدان الأشد تأثراً بهذا المرض.

ويضاف إلى ذلك أن شركة ميرك قد انخرطت في شراكات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في كل من الصين ورومانيا، وهي تشارك في الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومرض السل والملاريا، وفي التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين.

المصدر: شركة Merck، ٢٠٠٥.

١٨- ويتوقف حدوث ذلك، إلى حد بعيد، على مدى استعداد الشركات عبر الوطنية للاندماج في الاقتصاد المحلي والتعاقد مع جهات محلية على توفير المدخلات بدلاً من أن تصبح بمثابة "جيوب" محصورة نتيجة للاعتماد في الغالب على المدخلات المستوردة. وقد يتوقف الكثير على مدى قدرة مدراء الشركات عبر الوطنية على الأخذ بنهج خلاق يراعي متطلبات كل حالة على حدة إزاء اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاقد على توفير المدخلات، وتجاوز الاعتماد على شبكات التوريد القائمة التي تستخدمها الشركة عبر الوطنية سواء كانت هذه موجودة في شركات منتسبة أخرى أو لدى الشركات القائمة المتعاقدة من الباطن. وبالفعل فإن إحدى القنوات الهامة لزيادة القيمة المضافة والعمالة المحلية تتمثل في إقامة الروابط بين المورِّدين والشركات المحلية. وهناك الكثير من الأمثلة على نجاح بعض الشركات عبر الوطنية الكبيرة وكذلك الصغيرة في الأخذ بنهج استباقي فاعل إزاء زيادة نسبة القيمة المضافة المحلية في إنتاجها (الأونكتاد ٢٠٠١). وهذا يشمل الأخذ بنهج استراتيجي إزاء رفع مستوى التطور التكنولوجي لعمليات الإنتاج التي تتم في البلدان النامية وتدريب

المستخدمين المحليين من أجل تمكينهم من القيام، على مر الزمن، بممارسة أنشطة أكثر استخداماً للمهارات (وأعلى أجوراً)[٨]. كما أن من شأن الروابط بمؤسسات الأعمال المحلية أن تساعد أيضاً هذه المؤسسات الأخيرة في استكشاف أسواق جديدة لصادراتها أو منتجاتها. وبالتالي فإن تطوير سلاسل التوريد قد لا يعود بالفائدة على الشركات الأجنبية المنتسبة فحسب بل إنه يؤدي أيضاً إلى زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للبلدان المضيفة.

١٩- ومن الواضح أن التأثير الذي يمكن أن تمارسه الشركات في هذه المجالات يتوقف على طبيعة الاستثمار (حيث تكون احتمالات إنشاء الروابط في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الأسواق أكبر منها في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر ذي الوجهة التصديرية)، كما يتوقف على نوعية المورِّدين المحليين. والواقع أن تعزيز قدرات المورّدين المحليين يشكل عاملاً بالغ الأهمية في هذا الصدد وأنه في هذا المجال بالذات يمكن أن تتجلى المساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية - حيث تستخدم إمكانات الروابط بالمورّدين المحليين وتعمل على تنميتها بصورة فعالة (الأونكتاد ٢٠٠١). وهناك عدد من تجارب النجاح في هذا المجال، ويبدو من المهم أن يتم نشر أفضل الممارسات في هذا الصدد على أوسع نطاق ممكن (الإطار ٢). فتقاسم أفضل الممارسات هو أحد أهداف برنامج الأونكتاد لإقامة الروابط بالمؤسسات التجارية في كل من البرازيل وأوغندا. ومن أجل تشجيع إنشاء وتعزيز الروابط المستدامة بين الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المحلية، يقدم هذا البرنامج أيضاً المشورة في مجال السياسة العامة بشأن تحسين البيئة المواتية للروابط المستدامة بمؤسسات الأعمال ويساعد في تحديد فرص إقامة الروابط بهذه المؤسسات.

الإطار ٢- مساهمة شركة نستله (Nestlé) في تنمية القدرات التوريدية في الصين

تنمية الروابط بالمورّدين. تُشغِّل شركة نستله ١٨ مصنعاً في الصين بلغ حجم مبيعاتها مليار فرنك سويسري في عام ٢٠٠٠. وكانت الشركة قد قررت، في عام ١٩٩٤، أن تنخرط في عملية نشطة لتنمية قدرات المورّدين المحليين من أجل تلبية متطلبات مشترياتها المحلية الكبيرة، وفي عام ١٩٩٧ أصبحت الشركة قادرة على تلبية ما نسبته ٩٨ في المائة من احتياجاتها عن طريق المورّدين المحليين. وتتّبع شركة نستله نهجاً عملياً إزاء تنمية القدرات التوريدية المحلية موجَّهاً نحو تلبية احتياجات محددة. وقد عملت الشركة مع المورّدين المحليين من أجل مساعدتهم في الوفاء بمعايير الجودة من خلال تزويدهم بالمعلومات والمساعدة التقنية، وكذلك بالدعم المالي أحياناً. كما أن الجهود التي بذلتها الشركة لتأمين المراقبة السليمة للجودة قد أسهمت أيضاً في تعزيز القدرة التنافسية للمورّدين المحليين الذين أصبحوا يصدِّرون الآن إلى الاتحاد الروسي وإلى جمهورية كوريا.

تنمية الروابط بمورّدي المواد الخام. في عام ١٩٩١، أنشأت شركة نستله مصنعاً لها في الصين. وقد استورد هذا المصنع، خلال السنتين الأوليين لتشغيله، جميع كميات البن الأخضر اللازمة للإنتاج. ومن أجل تيسير التحول نحو الاستيراد من مورّدين محليين، أنشأت الشركة قسم خدمات لتقديم المساعدة التقنية الزراعية من أجل تشجيع زراعة البن من خلال توفير المشورة التقنية وخدمات التيسير. كما أنشأت في وقت لاحق إدارة للتدريب المهني بهدف توفير التدريب التقني والعملي لأولئك المسؤولين عن زراعة وبيع البن، والأخصائيين الزراعيين وموظفي الخدمة المدنية والأفراد المهتمين بممارسة هذا النشاط التجاري. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب بعض الأخصائيين الزراعيين على العمل كمدربين. ونتيجة لذلك، أصبحت شركة نستله اليوم تشتري كميات كبيرة من البن من مقاطعة يونان (نحو ٣ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٢)، وبذلك فهي توفر دخلاً ثابتاً لمزارعي البن المحليين.

المصدر: الأونكتاد ٢٠٠١.

(٨) كما أن تأثير الشركات في هذه المجالات يتوقف إلى حد كبير أيضاً على مدى احترام حقوق العمال والحقوق الاجتماعية، كما تنعكس في معايير منظمة العمل الدولية والتي تشكل جزءاً من المبادئ العشرة الأساسية للميثاق العالمي.

دال – نقل التكنولوجيا

٢٠- إن الميزة التنافسية التي تتمتع بها الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة كثيراً ما تنشأ عن امتلاكها لتكنولوجيات عمليات أو إنتاج متفوقة تشكل في الوقت نفسه مكوناً رئيسياً من المكونات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية (حسبما هو مسلَّم به في الأهداف الإنمائية للألفية). وعند ممارسة الأعمال التجارية مع الشركاء في البلدان النامية، يمكن للشركات عبر الوطنية أن تختار إما تقاسم تكنولوجيتها أو الاحتفاظ بها لنفسها. وغالباً ما يكون هذا الخيار الأخير أكثر جاذبية لأن هذه الميزة التكنولوجية إزاء الشركات الأخرى هي التي يمكن أن تضمن النجاح. بيد أن ثمة طرقاً يمكن بها للشركات عبر الوطنية أن تسهم في الارتقاء بالمستوى التكنولوجي للشركات المحلية والاقتصاد المحلي دون التعرض لخطر تسرب التكنولوجيات الرئيسية إلى المنافسين. وإن مدى استعداد شركة ما للتعاون مع المورّدين المحليين هو الذي يحدد، هنا أيضاً، التأثير الإنمائي الذي ستخلفه الشركة في هذا المجال. والمساهمات الإيجابية للشركات في عملية التنمية يمكن أن تشمل تقديم الدعم التقني لشركات التوريد المحلية لمساعدتها في إتقان استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة في التخطيط لعمليات الإنتاج، ومراقبة الجودة، والفحص والاختبار، والتعاون في مجال البحث والتطوير (الأونكتاد ٢٠٠٥)، وتقاسم المعلومات وتقديم الدعم المالي، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة للمستخدمين من أجل إنشاء شركات خاصة بهم (الأونكتاد ٢٠٠١).

هاء – السلوك الأخلاقي في مجال الأعمال

٢١- ينبغي للشركات (المحلية منها والأجنبية على السواء) أن تمتثل لقوانين البلدان التي تعمل فيها وأن تمتنع عن الممارسات اللاأخلاقية في مجال الأعمال. وهذا يتعلق بمسائل من قبيل عدم استغلال ضعف أجهزة إنفاذ القوانين، والممارسات المانعة للمنافسة، والفساد. فالممارسات المانعة للمنافسة، مثل التواطؤ مع شركات أخرى من أجل السيطرة على الأسواق، وإساءة استخدام التسعير التحويلي، أو الانخراط في ممارسات الفساد من أجل الحصول على مزايا غير مشروعة، هي ممارسات يمكن أن تلحق جميعها ضرراً بالغاً بالشركات المحلية وبالعمالة المحلية وبإمكانيات التنمية الاقتصادية العامة للبلد النامي المضيف. ويمكن توقع قيام الشركات عبر الوطنية بتجاوز القانون المحلي لتلبية الاحتياجات الهامة للبلدان النامية المضيفة التي قد تكون فيها القواعد القانونية المتصلة بالمواطَنة الصالحة للشركات غير موجودة أو غير متطورة.

واو – المساهمة في توليد الإيرادات العامة

٢٢- إن الشركات عبر الوطنية تدفع ضرائب في البلدان النامية وتسهم من ثم في توليد الإيرادات العامة. وتُعتبر هذه الضرائب وغيرها من الرسوم بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات التي قد تواجه، من جهة، مهام هائلة في مجالات مثل النظم الاجتماعية أو تحسين مستوى البنى التحتية العامة، بينما لا يتوفر لها، من جهة ثانية، سوى جزء من الموارد التي تتوفر لحكومات البلدان المتقدمة من أجل التصدي لهذه المشاكل. ثم إن لكون الشركات تدفع الضرائب على النحو الواجب أم لا (ولا تقوم، مثلاً، بالتلاعب القائم على إساءة استخدام عمليات التسعير التحويلي) يمكن أن يؤثر تأثيراً هاماً على قدرة بلد ما على التخفيف من حدة مشاكله الإنمائية. وبالتالي يُتوقع من الشركات عبر الوطنية أن تمتثل للقوانين الضريبية للبلدان وأن تفي بالتزاماتها الضريبية بحُسن نية. ومسؤولية الشركات في هذا الصدد يمكن أن تشمل، مثلاً، التعاون مع السلطات الضريبية في البلدان المضيفة وتقديم بيانات المحاسبة المناسبة وسجلات تسوية الضرائب من أجل فحصها عند اللزوم من قِبل السلطات الضريبية (الأونكتاد ٢٠٠٣).

زاي – التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال

٢٣- تخرج الشركات من السوق نتيجة لإدخال تعديلات على استراتيجية الأعمال. وتترتب على ذلك آثار غير مرغوب فيها في البلدان المضيفة، المتقدمة منها والنامية على السواء. وتعتبر تهيئة الأوضاع اللازمة (بما في ذلك من حيث الوقت) التي تمكن الاقتصاد من التكيف أحد التحديات التي تنشأ عن هذه الظروف. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تشارك، على نحو استباقي، في التقليل من هذه الآثار السلبية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاقتصادية المحلية التي تترتب على عمليات إغلاق المصانع والتخفيضات الكبيرة في أعداد الموظفين.

ثانياً – دور السياسة العامة

٢٤- ما برحت القضايا المتصلة بالأثر الإنمائي لأنشطة الشركات عبر الوطنية تشكل جزءاً من النقاش الدائر في مجال التنمية منذ عقود، كما أنها تشكل موضوعاً لسياسات وطنية ودولية مختلفة. وقد انتُهجت في أوقات مختلفة وفي ظل ظروف مختلفة، وبدرجات مختلفة من النجاح، نُهج إلزامية (مثل متطلبات الأداء)، وشاملة (توفير الحوافز مثلاً) وإرشادية (مثل إعداد مبادئ توجيهية طوعية) إزاء زيادة مساهمات الشركات في عملية التنمية.

٢٥- وقد أم التشديد على دور القطاع الخاص في عملية التنمية، بما في ذلك دور الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في كل من مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، وجدول الأعمال الإنمائي الذي اعتُمد في الدوحة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ وكذلك في توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مؤخراً في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في ساو باولو، وقد جاء فيه ما يلي:

> *"... ويمكن للشركات الفاعلة أن تضطلع بدور إيجابي في حفز عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة، وفي دعم التنمية الاجتماعية والبيئية والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية. وهناك صكوك دولية اختيارية مختلفة يمكن تحسينها وزيادة تماسكها، وهي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل المساعدة في زيادة مساهمة الشركات الفاعلة، وبخاصة الشركات عبر الوطنية، في تعزيز أهداف التنمية"*. (TD/410، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، الفقرة ٤٥).

٢٦- وخلاصة القول إن ثمة توافقاً دولياً في الآراء سينبثق عن هذه المؤتمرات الأخيرة وقد يشكل النواة لتعريف دور مؤسسات الأعمال، بما فيها الشركات عبر الوطنية، في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، مثلما حدث بالفعل فيما يتصل بتوافق الآراء القائم حول المجالات التي يشملها حالياً الميثاق العالمي.

ثالثاً – القضايا التي سيتناولها اجتماع الخبراء

٢٧- يمكن للشركات أن تسهم مساهمة ذات شأن في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة لها في العديد من المجالات. ولا يوجد أي جرد كامل يُعدّد ويُعرّف جميع القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها لمؤسسات الأعمال أن تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. ولأغراض مكافحة الفقر، من المهم توضيح المساهمات التي يمكن أن تقدمها كل جهة من الجهات الفاعلة الهامة – أي حكومات البلدان المضيفة وبلدان المنشأ، والمنظمات الدولية، والشركات. فمن المهم أن تعمل الشركات، خدمةً لمصلحتها هي، على دعم الجهود الإنمائية، ذلك لأن البلدان النامية تشكل أسواقاً مستقبلية ذات أهمية متزايدة. وبالنسبة للبلدان النامية والمنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، من المهم تحديد مجالات التآزر والتعاون في مكافحة الفقر.

٢٨- وعلى ضوء ما تقدم، قد يرغب الخبراء في بحث عدد من الأسئلة:

- كـــيف ينـــبغي تعـــريف "البعد الاقتصادي" لمسؤولية الشركات؟ وما هي القضايا المحتملة فيما يتعلق بالمساهمة الإيجابية للشركات في تنمية البلدان النامية المضيفة؟ وأي من بينها يحتاج إلى اهتمام وإلى اتخاذ إجراءات بصورة فورية؟
- مـــا هي القوى التي تدفع الشركات إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية؟ وما هو الذي يمكن فعله لتحسين المساهمة الاقتصادية للشركات عبر الوطنية في الاقتصاد المحلي؟ وما هي العوائق؟
- هـــل توجد في عالم الواقع حالات يمكن الاستناد إليها كنماذج للتعزيز الناجح لمساهمة الشركات عبر الوطنية في الاقتصادات المحلية في المجالات المحددة أعلاه؟
- ما هو دور السياسة الوطنية، من منظور كل من بلد المنشأ والبلد المضيف، في تيسير وتعزيز المساهمات الإيجابية للشركات في تنمية البلدان المضيفة؟ وما هو دور المجتمع الدولي في هذا الصدد؟
- ما هو دور رابطات الشركات ومؤسسات الأعمال والصناعة؟
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، سواء من حيث النُهج أو من حيث نشر أفضل الممارسات؟

المراجع

Merck (2005). "Achieving the Millennium Development Goals: What role can business play?", presentation by Jeffrey L. Sturchio, Globnal Health Council, 32nd annual conference, mimeo.

Prahalad, C. K. (2004). *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits* (Wharton School Publishing).

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2005). *World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D* (Geneva and New York: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.05.II.D.10.

_____ (2004). *World Investment Report 2004: The Shift Towards Services* (Geneva and New York: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.04.II.D.36.

_____ (2003). *World Investment Report 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives* (Geneva and New York: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.03.II.D.8.

_____ (2001). *World Investment Report 2001: Promoting Linkages* (Geneva and New York: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.01.II.D.12.

_____ (1999). *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development* (Geneva and New York: United Nations), United Nations publication, Sales No. E.99.II.D.3.

United Nations Development Programme (2005). *UN Millennium Project, 2005. Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals* (London and Sterling, United States: Earthscan).

- - - - -